الدمخي : على «الصحة» تزويده بالمعدات الطبية المطلوبة

«حقوق الإنسان» تطالب بتسريع تطوير السجن المركزي وتنفيذ اتفاقيات تبادل السجناء

لجنة حقوق الانسان تزور السجن المركزي

جانب من الزيارة

طالب رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب عادل الدمخي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتسريع تطوير السجن المركزي وكذلك بدء تنفيذ تبادل السجناء مع الدول الأخرى من قبل وزارة الخارجية.

وحث الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة وزارة الصحة على تزويد السجن المركزي بالمعدات الطبية المطلوبة.

وقال الدمخي إن اللجنة زارت أمس لسجن المركزي ونظارة مرور العاصمة التي حدثت فيها وفاة الوافد الباكستاني الاخيرة بحضور النائبين ثامر السويط وخليل ابل حيث تبين ان المكان كان مناسبا ونظيفا ولكن يخشى من التكدس في اعداد الموقوفين.

واوضح الدمخي أن وزير الداخلية سهل زيارة اللجنة في إطار التعاون لإعداد تقرير نصف سنوي من قبل الوزارة لتسليمه للجنة حقوق الإنسان.

واضاف انه «في هذه الزيارة وجدنا اثرا طيبا عن زياراتنا السابقة حيث تمت صيانة بعض المباني وتم انفاق اموال للصيانة والترميم واعداد مبنى يتسع لـ400 نزيل بمشاركة جهات حكومية اخرى ذات صلة مثل التطبيقي ووزارة الاوقاف ووزارة الاشغال والصحة».

وبين الدمخي «نحتاج من وزارة الصحة صيانة اكثر ومعدات جديدة، ونشكر النائبين السابقين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي اللذين كانا مهتمين بتطوير السجون بعدما دخلاها لفترة وايضا هناك اهتمام مستمر من النائب عدنان عبدالصمد».

وأشار إلى أن هناك جهودا من متبرعين وجهات خيرية لتطوير الساحات في السجن.

وتوجه الدمخي بالشكر إلى وزير الداخلية على دعمه لعمل اللجنة وجهود الوزارة لتطوير السجون.

في موضوع آخر أشار الدمخي إلى ان لجنة حقوق الإنسان ستجتمع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمتابعة بحث موضوع ديوان حقوق الانسان يوم الاحد المقبل.

العدساني: إذا أحيلت القضية المرفوعة من نائب سابق ضدي إلى القضاء.. فاستجوابي للمبارك جاهز

رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني عن وجود استجواب جاهز لديه يعتزم تقديمه لسمو رئيس مجلس الوزراء في دور الانعقاد المقبل فور إحالة القضية المرفوعة من أحد النواب السابقين ضده إلى القضاء.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة «لم أشهر بالنائب السابق بل هو من شهر بنفسه عندما ذكر في مقابلة تلفزيونية تمت في شهر ابريل من عام 2014 انه تلقى أموالا من سمو رئيس مجلس الوزراء، وحق التقاضي مكفول وسأرفع الحصانة عن نفسي واذهب إلى القضاء، لكن هذا الأمر لن يمر مرور الكرام».

وأكد أنه سيطالب بتكليف ديوان المحاسبة بفتح البنود السرية الخاصة بسمو رئيس مجلس الوزراء والاطلاع عليها، مشيرا إلى أن النائب السابق ذكر أن «هناك نواب آخرين استلموا».

وتمنى ألا تحفظ القضية وأن تكون جلسة المحاكمة علنية، مشددا على أن القضايا العامة لا تسقط بالتقادم وهذا ما جعله يفتح ملفات مجلس 2009 على الرغم من أنه لم يكن نائبا في ذلك المجلس.

وأكد ضرورة فتح جميع السجلات المتعلقة بالأموال التي تقدم للنواب أو حتى تحت مسمى مساعدات اجتماعية عن طريق النواب.

ولفت إلى أنه سبق أن فتح الكثير من القضايا المالية إذ كشف بالأرقام والبيانات عما يتعلق بقضية (الإيداعات) و(عطايا النواب) ومنهم من أحيل إلى النيابة فضلا عن حبس شخص يدعي أنه تاجر ويتعامل مع أحد النواب السابقين، ناهيك عن إثارته قضية (صندوق الموانئ) وقضية (بند الضيافة) التي تم على إثرها محاكمة عدد من المسؤولين عن التجاوزات واسترداد جزء من المبالغ المليونية في هذا البند.

وقال العدساني «أود أن أؤكد لرئيس الوزراء أننا لن نقبل في يوم من الأيام بأن نائبا أو غيره أن يتلقى العطايا بهدف إضعاف الرقابة المالية، ولا يعتقد أحد بأن عظمي طري فالقضية التي رفعها النائب السابق إذا أحيلت للقضاء - وأنا أتمنى هذا الأمر وأنا واثق بالقضاء - فسأقدم استجوابا لسمو رئيس مجلس الوزراء واذا شطب الاستجواب فسأقدم استجوابا ثانيا وثالثا ورابعا حتى تتكشف الحقيقة للشعب الكويتي.

وأكد أنه سيطلب سمو رئيس مجلس الوزراء كشاهد في القضية المرفوعة من النائب السابق.

تتمات

الحكومة تودع

2018 المنشور على الموقع الالكتروني، ان حزمة القرارات والقوانين التي قامت بها الوزارة اسهمت بتحسين ترتيب الكويت على مؤشر تحسين بيئة الاعمال اذ استقطبت معها 87ر330 مليون دينار، ارتفاعا في الاستثمارات الاجنبية في البورصة المحلية بارتفاع 455 في المئة عن 2017.

واوضح ان رؤية «التجارة» في الاصلاح الاقتصادي تمحورت على ابعاد مختلفة، تضمنت مجموعة اصلاحات اقتصادية واجتماعية من بينها تأسيس شركة الاشخاص خلال ثلاثة ايام عمل بدلا من 62 يوما، واصدار التراخيص الخاصة خلال خمسة ايام الى جانب تخفيض رسوم اصدار التراخيص بنسبة 50 في المئة.

وبين الوزير الروضان ان من الاصلاحات الاقتصادية ايضا، إلغاء عقد ووصل الايجار في التأسيس، مع توحيد تصنيف البيانات الاحصائية للانشطة الاقتصادية في الجهات الحكومية مع الامم المتحدة.

واشار الى ان قائمة انجازات الوزارة خلال عام 2018 تضمنت اطلاق التراخيص متناهية الصغر والتراخيص المتنقلة، اضافة الى اطلاق السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقليص اعداد طلبات المشروعات الجديدة، مع اعتماد حاضنتين اعمال القطاع الخاص في مجالي الصناعات الزراعية والصناعات العامة.

وافاد ان الوزارة تمكنت من استحداث البنية التحتية الالكترونية، اذ تمت ميكنة العلامات التجارية وبراءة الاختراع، فضلا عن ميكنة السجل التجاري للشركات واطلاق استعلام التمويل العقاري.

ولفت الروضان الى ان الوزارة طبقت رؤيتها ورسالتها فيما يتعلق في تطوير بيئة الاعمال وتحفيزها، اذ قفزت الكويت في مؤشر البنك الدولي خلال عامين من 2016 الى 2018 من المرتبة 173، صعودا الى المرتبة 133 لبدء النشاط التجاري متقدمة 40 مرتبة.

واشار الى ان الوزارة زادت عدد الرخص المصدرة في عامين «2017 - 2018» الى نحو 76 في المئة، مقارنة بالعامين «2015 - 2016»، مبينا ان الوزارة اصدرت 4530 ترخيصا تجاريا للافراد خلال عام 2018 موزعة على 15 قطاعا اقتصاديا.

وبين الروضان ان تنامي عدد الوكالات التجارية في الكويت، يعتبر دليلا ومؤشرا على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وافاد ان الوزارة طورت من تراخيص الاستيراد العام الجديد اذ قامت في عام 2018، باصدار 2751 ترخيصا جديدا للاستيراد بمختلف انواعه وبارتفاع بلغ 16 في المئة مع ماتحقق خلال عام 2017.

وقال ان التطوير طال ايضا تراخيص الاستيراد العام والمؤقت اذ قامت الوزارة في عام 2018، باصدار 10300 ترخيصا عاما في مجال تراخيص الاستيراد المؤقتة بارتفاع بلغ قدره 13 في المئة، مقارنة في العام الماضي.

واوضح الروضان ان كمية الذهب المدموغة ارتفعت في عام 2018 وبنسبة بلغت 16 في المئة عن العام 2017، اذ بلغ وزنها نحو 9ر26 طنا مقابل نحو 2ر23 طنا لعام 2017، فيما انخفضت كميات الفضة خلال عام 2018 بنسبة 13 في المئة عن عام 2017 اذ بلغ وزنها نحو 6ر10 طنا مقابل نحو 2ر12 طنا.

ولفت الى ان الصادرات الوطنية غير النفطية للكويت لدول العالم ارتفعت بنسبة 0ر04 بالمئة في عام 2018 عن العام السابق، حيث بلغت 132 مليون دينار، مقابل 9ر131 مليون دينار لعام 2017.

وزير الصحة

! للأخلاق السوية بادئ صلة، وهو فعل شنيع لا يمكن القبول به ابدا تحت أي مبرر كان، «فكل من لديه شكوى أو ملاحظة على أي موظف هناك «طرق قانونية يسلكها لإيصال شكواه».

وذكر أن الاعتداء بالضرب غير موجود في قاموس الإنسانية، ولا تعرفه الأخلاق البشرية السوية، مؤكدا أن الوزارة ستتابع القضية مع الطبيب المعتدى عليه، ولن تتنازل عن حقها تحت أي ظرف كان.

وشدد على أن الوزارة لن تتوانى في فرض هيبة القانون، وغلق كل الأبواب التي قد يدخل منها ضعاف النفوس مستقبلا للقيام بمثل هذه الفعلة الشنيعة، «فمن لم يردعه سمو الأخلاق يردعه سيف القانون».

يذكر أن الاعتداء على الطبيب وقع في الفترة الإضافية ليلا، وبحسب إفادة الطبيب فإن المراجع قام بالتهجم عليه بعد أن رفض منحه إجازة مرضية مدتها ثلاثة أيام بلا داع، قبل أن يضربه ضربا مبرحا أدى لإصابته بجروح قطعية في الوجه والفم وكدمات في الجسم، حيث تم نقل الطبيب إلى مستشفى الصباح لتلقي العلاج.

تونس

وفي شهر يونيو الماضي، نقل السبسي إلى المستشفى «في حالة صحية حرجة»، لكنه تعافى بعد ذلك وخرج بعد أسبوع تقريبا.

وبعد وفاة السبسي، ووفقا للدستور التونسي، يتولى رئيس مجلس النواب محمد الناصر، البالغ من العمر 85 عاما، الرئاسة لمدة تتراوح بين 45 إلى 90 يوما، يتم خلالها تنظيم الانتخابات.

وعقب إعلان وفاة السبسي، عقد الرئيس المؤقت محمد الناصر اجتماعا طارئا مع رئيس الوزراء يوسف الشاهد، وذلك حسبما أفادت وسائل إعلام تونسية محلية.

وناقش الاجتماع ترتيبات جنازة السبسي و«الترتيبات الدستورية لنقل السلطة». وتوفي السبسي، الذي يعد الأكبر سنا بين رؤساء دول العالم الحاليين، عن عمر يناهز 93 عاما.

وتولى الرئيس التونسي الراحل، الباجي قايد السبسي، الذي كان يعرف بزعامته للبيرالية الرئاسة في تونس في ديسمبر عام 2014، بعد فوزه في أول انتخابات رئاسية جرت بعد الإطاحة بحكم زين العابدين بن علي عام 2011.

وفاز السبسي على منافسه المعارض لحكم بن علي لفترة طويلة، منصف المرزوقي، في انتخابات شهدت استقطابا حادا بين الإسلاميين ومعارضيهم من مختلف التيارات.

وقد نظر البعض لفوز السبسي برئاسة البلاد على أنه رجوع لرموز مرحلة بن علي للساحة السياسية، خاصة في ظل تبنيه «قانون المصالحة الوطنية» ودفاعه عنه.

لكن السبسي أكد في خطاب الفوز بالرئاسة على أهمية المصالحة الوطنية، وتعهد بأن يكون رئيسا لكل «التونسيين رجالا ونساء».

ولد السبسي في 26 نوفمبر 1926 لأسرة من العاصمة التونسية، وهو محام ورفيق درب للحبيب بورقيبة، أول رئيس لتونس عقب الاستقلال عن فرنسا.

وقد أدى رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر، مساء أمس، اليمين الدستورية، ليصبح رئيسا مؤقتا للجمهورية، في حين أعلنت هيئة الانتخابات التونسية تقديم الرئاسيات إلى أجل أقصاه 90 يوما.

وعقب الإعلان الرسمي عن وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي،بدأت المؤسسات الدستورية التونسية النظر في الإجراءات القانونية اللازمة، إذ ينصّ الدستور التونسي على أن يتولى رئيس البرلمان رئاسة الجمهورية.

وكان الناصر قد التقى مع رئيس الحكومة يوسف الشاهد لبحث هذه التفاصيل، فيما قال وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي أنه ستتم جنازة وطنية للرئيس الراحل غدا السبت.

ويؤكد الفصل 84 من الدستور التونسي على أنه «في حالة تقديم رئيس الجمهورية استقالته أو الوفاة أو العجز الدائم، فإن على المحكمة الدستورية أن تجتمع فورا، وتقرّ الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية، وتبلغ ذلك إلى رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى فورا مهامّ رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لمدة أدناها خمسة وأربعون يوما وأقصاها تسعون يوما».

كما ينص الفصل 86 على أنه «يمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية، خلال الشغور الوقتي أو النهائي، المهام الرئاسية. ولا يحق له المبادرة باقتراح تعديل الدستور، أو اللجوء إلى استفتاء، أو حلّ مجلس نواب الشعب. وخلال الفترة الرئاسية المؤقتة، يُنتخب رئيس جمهورية جديد لمدة رئاسية كاملة». وقال أستاذ القانون الدستوري جوهر مبارك «إن رئيس البرلمان سيتولى رئاسة البلاد وفقا للدستور على أن يتم انتخاب رئيس جديد للبرلمان. إلى ذلك، أكد رئيس هيئة الإنتخابات التونسية نبيل بفون، أن تعديلا سيطرأ على أجندة الإنتخابات في البلاد، وأنه سيتم تقديم الرئاسيات إلى أجل أقصاه 90 يوما.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها بفون لإذاعة «موزاييك» الخاصة، عقب وفاة السبسي.

أضاف: «الأجندة الانتخابية ستتعدّل وفقا للظرف الذي تعيشه تونس اليوم بعد وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، وذلك مبدئيا بتقديم الانتخابات الرئاسية في أجل أقصاه 90 يوما».

وتابع: «نحن مطالبون أن نجري الانتخابات الرئاسية في ظرف 90 يوما، وهذا يفرض تقديم موعد الإنتخابات الرئاسية».

ولفت إلى أن أعضاء الهيئة (دستورية مستقلة) سيجتمعون لاحقا للتباحث في الأجندة الجديدة. وكان عضو الهيئة المستقلة للانتخابات، أنيس معزون، قال إنّ هيئة الانتخابات باعتبارها مؤسسة دستورية تنتظر إفادة رسمية من رئاسة الجمهورية بوفاة رئيس الجمهورية والإعلان عن الشغور النهائي لمنصب الرئيس، وبعد ذلك سيجتمع مجلس الهيئة ويعلن عن انتخابات رئاسية مبكرة.

وأوضح أن الشغور حاليا نهائي، وهو محدد وفقا للقانون ما بين 45 يوما إلى 90 يوما كأقصى تقدير، منبها إلى ضرورة إجراء الانتخابات خلال هذا الأجل لتفادي فراغ دستوري.

أضاف معزون أنه «من واجب الهيئة الحفاظ على الديمقراطية واحترام الدستور والقانون والمواعيد الدستورية والترتيبات المعمول بها»، مشيرا إلى أنه لا بد من إجراء انتخابات مبكرة لأن رئيس الجمهورية لم يكمل ولايته.

حقوق الإنسان

حقوق الإنسان.

أضاف أنه «في هذه الزيارة وجدنا اثرا طيبا عن زياراتنا السابقة حيث تمت صيانة بعض المباني، وكان المبنى متقدما ومتطورا اموال للصيانة والترميم واعداد مبنى يتسع لـ٤٠٠ نزيل بمشاركة جهات حكومية أخرى ذات صلة مثل التطبيقي ووزارة الاوقاف ووزارة الاشغال والصحة».

وقال الدمخي : «نحتاج من وزارة الصحة صيانة اكثر ومعدات جديدة، ونشكر النائبين السابقين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي اللذين كانا مهتمين بتطوير السجون، بعدما دخلاها لفترة وأيضا هناك اهتمام مستمر من النائب عدنان عبدالصمد».

وأشار إلى أن هناك جهودا من متبرعين وجهات خيرية لتطوير الساحات في السجن، وتوجه الدمخي بالشكر إلى وزير الداخلية على دعمه لعمل اللجنة وجهود الوزارة لتطوير السجون.

في موضوع آخر أشار الدمخي إلى ان لجنة حقوق الانسان ستجتمع الاحد المقبل، مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، لمتابعة بحث موضوع ديوان حقوق الانسان.

التطبيقي

الأول.

اضافت النجادة انه تم قبول 9473 طالبا وطالبة في كليات ومعاهد الهيئة ودوراتها التدريبية الخاصة للعام الدراسي في الفصل الأول، فيما تم قبول 6628 طالبا وطالبة في الفصل الدراسي الثاني.

وأشارت الى قبول 769 طالبا وطالبة من غير الكويتيين بحسب المقاعد الشاغرة في كليات الهيئة.

وأوضحت أن الطلبة المقبولين وزعوا حسب الميزانية المعتمدة والنسب الدنيا للقبول وترتيب الرغبات - على خمس كليات، هي التربية الأساسية والدراسات التجارية والدراسات التكنولوجية والعلوم الصحية والتمريض، اضافة الى قطاع التدريب في جميع معاهده ودوراته التدريبية.

وقالت النجادة إنه سيتم الإعلان عن أسماء المقبولين في تخصص أمن وسلامة، بعد الانتهاء من استكمال إجراءات قبولهم.

اضافت ان الطلبة المقبولين بالهيئة يمثلون شرائح طلابية مختلفة ومن حملة الشهادات الحديثة والقديمة الحاصلين على الإجازات الدراسية، لافتة الى أنه سيتم استكمال اجراءات قبول طلبة المنح الدراسية في الفصل الدراسي الثاني لاحقا.

وبينت أنه بالإمكان الاطلاع على أسماء المقبولين عبر موقع الهيئة على الانترنت http://www.paaet.edu.kw، داعية الطلبة المعلنة أسماؤهم الى ضرورة مراجعة كلياتهم وفقا للمواعيد المحددة.

وشددت على ضرورة قيام الطلبة المقبولين بالدخول على صفحة الهيئة الالكترونية لمعرفة المواعيد الاخرى الضرورية المتعلقة بقبولهم وتسجيلهم وجداولهم الدراسية الى جانب الحرص على الدخول على برنامج المرشد الالكتروني على موقع الهيئة.

العدساني

بمجلس الأمة»: لم أشهر بالنائب السابق، بل هو من شهر بنفسه عندما ذكر في مقابلة تلفزيونية تمت في شهر ابريل من عام 2014، أنه تلقى أموالا من سمو رئيس مجلس الوزراء، وحق التقاضي مكفول وسأرفع الحصانة عن نفسي وأذهب إلى القضاء، لكن هذا الأمر لن يمر مرور الكرام».

وأكد أنه سيطالب بتكليف ديوان المحاسبة بفتح البنود السرية الخاصة بسمو رئيس مجلس الوزراء، والاطلاع عليها، مشيرا إلى أن النائب السابق ذكر أن «هناك نوابا آخرين استلموا».

وتمنى ألا تحفظ القضية وأن تكون جلسة المحاكمة علنية، مشددا على أن القضايا العامة لا تسقط بالتقادم وهذا ما جعله يفتح ملفات مجلس 2009 على الرغم من أنه لم يكن نائبا في ذلك المجلس.

وأكد ضرورة فتح جميع السجلات المتعلقة بالأموال التي تقدم للنواب أو حتى تحت مسمى مساعدات اجتماعية عن طريق النواب.

ولفت إلى أنه سبق أن فتح الكثير من القضايا المالية إذ كشف بالأرقام والبيانات، عما يتعلق بقضية «الإيداعات» و«عطايا النواب»، ومنهم من أحيل إلى النيابة فضلا عن حبس شخص يدعي أنه تاجر ويتعامل مع أحد النواب السابقين، ناهيك عن إثارته قضية «صندوق الموانئ» وقضية «بند الضيافة» التي تم على إثرها محاكمة عدد من المسؤولين عن التجاوزات، واسترداد جزء من المبالغ المليونية في هذا البند.

وقال العدساني «أود أن أؤكد لرئيس الوزراء أننا لن نقبل في يوم من الأيام بأن نائبا أو غيره أن يتلقى العطايا بهدف إضعاف الرقابة المالية، ولا يعتقد أحد بأن عظمي طري فالقضية التي رفعها النائب السابق إذا أحيلت للقضاء - وأنا أتمنى هذا الأمر وأنا واثق بالقضاء - فسأقدم استجوابا لسمو رئيس مجلس الوزراء واذا شطب الاستجواب فسأقدم استجوابا ثانيا وثالثا ورابعا حتى تتكشف الحقيقة للشعب الكويتي.

وأكد أنه سيطلب سمو رئيس مجلس الوزراء، كشاهد في القضية المرفوعة من النائب السابق.

السويط يقترح

صلاة الجمعة وتحدد اللائحة التنفيذية فترات الإغلاق، كما نص في المادة الثانية على أن: يمنح موظفو بلدية الكويت صفة الضبطية القضائية لتطبيق أحكام هذا القانون، فيما دعت مائه الثالثة إلى أن: يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها «1000» دينار، وغلق المحل المخالف لمدة شهر من تاريخ نشر الحكم في جريدتين يوميتين محليتين على الأقل. ونصت المذكرة الإيضاحية للقانون على أنه: نظرا لما دعت إليه الآية الكريمة في سورة الجمعة من صريح النهي عن البيع والشراء وقت صلاة الجمعة لما فيهما من الاشتغال عن الصلاة بقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون» صدق الله العظيم. كما نص الدستور الكويتي في المادة (2) على أن: « دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع »، وورد في المذكرة التفسيرية للدستور حينما تطرقت للتفسير الخاص لنص المادة سالفة الذكر أنه: «وإنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ، عاجلا أو آجلا، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك».

وسبق لهيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن أصدرت العديد من الفتاوى بشأن منع البيع وقت صلاة الجمعة.

وامتثالا للنهي الصريح الوارد بالآية الكريمة والتزاما بتطبيق المادة الثانية من الدستور، وبالنظر للفتوى الصادرة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بهذا الشأن، أعد الاقتراح بقانون المرفق لينص في مادته الأولى على أن: «تغلق الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم وقت صلاة الجمعة».

فيما قضت المادة الثالثة بمعاقبة من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها (1000) دينار كويتي، وغلق المحل المخالف لمدة شهر من تاريخ نشر الحكم في جريدتين يوميتين محليتين على الأقل.

الشطي

«خلية العبدلي».

وقال الشطي إن موضوع وحدتنا الوطنية والحفاظ على الاستقرار والنظام في الكويت هو ديدنا، وهو الذي يجب أن نحافظ عليه، خصوصا في هذه الأيام لما تمر به المنطقة من أحداث جلل، مؤكدا أن علينا التمسك بقيادة سمو الأمير ووحدتنا الوطنية من أفعال هؤلاء الذين يسعون إلى تمزيق الوحدة الوطنية.

وسرد الشطي جملة من الحوادث والأعمال الإرهابية التي تمت في الكويت على مدى السنوات الماضية، والمسؤولة عنها جماعات إسلامية بعينها، فضلا عن الأحكام القضائية الصادرة بحق هذه الجماعات في قضايا تمويل الإرهابية والقيام بعمليات إرهابية وتخزين الأسلحة.

ورأى أن محاولة الخوض في الطرح الطائفي، الهدف منها التغطية على عدد من ملفات الفساد والتجاوزات في قضايا متعددة، مثل تقرير التحقيق في حادثة الأمطار والأضرار التي تعرضت لها مناطق في الكويت.

السودان

وأعلن تجمع المهنيين السودانيين الذي أطلق حركة الاحتجاجات في ديسمبر الفائت، في بيان على صفحته على فيسبوك أنّ «الاتفاق ناقش قضايا الحرب والسلام الجوهرية وجذور المشكلة السودانية».

وأوضح أن «قوى الحرية والتغيير تهدف عبره إلى فتح الطريق واسعا من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل مع كافة حركات الكفاح المسلح»، مؤكدا أن «الاتفاق يمهد للوصول للسلام الشامل بصورة عاجلة فور البدء في عملية الانتقال إلى الحكم المدني».

وقال التجمع إنّ الاتفاق الذي يحمل اسم «إعلان أديس أبابا» يهدف الإسراع في تشكيل السلطة المدنية الانتقالية.

وأشار إلى أن «أولى مهام السلطة المدنية الانتقالية تحقيق اتفاق سلام شامل يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة تم الاتفاق عليها تعمل على خلق المناخ المؤاتي للسلام». وأوضح التجمع أن الحركات المتمردة المسلحة التي تطلق على نفسها الجبهة الثورية «توافقت مع قوى الحرية والتغيير حول الانتقال إلى السلطة المدنية والربط العضوي بينها وبين قضايا السلام».

من جهته قال نور الدائم محمد طه، أحد ممثلي الحركات المتمردة، لوكالة فرانس برس في أديس أبابا «بهذا الاتفاق سنكون متحدين، سنكون أكثر قوة. هذا الاتفاق سيدعم انتقال السلطة من حكومة عسكرية إلى حكومة مدنية». وتابع «هذه أول مرة في التاريخ يعالج الاتفاق الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان».

وتقاتل هذه الحركات المسلحة حكومة الرئيس السوداني المعزول عمر البشير منذ سنين في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وأدت هذه النزاعات إلى مقتل الآلاف ونزوح الملايين، فيما لا يزال مئات الآلاف يعيشون في مخيمات لجوء في ظروف مزرية.

ويحكم المجلس العسكري السودان منذ أطاح الجيش بالرئيس البشير في 11 أبريل الفائت بعد أشهر من التظاهرات في أرجاء البلاد احتجاجا على عهده الذي استمر ثلاثة عقود.

ومن المقرر أن يواصل المجلس وقادة الاحتجاجات المفاوضات من أجل التوقيع على الإعلان الدستوري الذي يتضمن مسائل خلافية معقدة، وتطالب الحركات المتمردة أن ينص هذا الإعلان على أن تولي الحكومة الجديدة مفاوضات السلام، أولوية قصوى.

وقالت مصادر إنّ الحركات المتمردة تريد أن يتولى ممثلوها مناصب في الحكومة الانتقالية. كما تطالب بتسليم المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومن بينهم البشير.

ويواجه البشير الذي حكم السودان لثلاثة عقود اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية لدوره في النزاع في دارفور الذي اندلع في العام 2003.